\* أنواع الحكومات من حيث إسناد السلطة إلى رئيس الدولة

أ. الحكومة الملكية.

ب. الحكومة الجمهورية.

اولا: الحكومة الملكية

هي التي يتولى رئيسها الأعلى السلطة عن طريق الوراثة، باعتبار ذلك حقاً متوارثاً لا يشاركه فيه أحد لمدى الحياة.

ويسمى هذا الرئيس بالملك، أو بالإمبراطور، او القيصر، او السلطان او الامير، او غير ذلك من الألقاب.

ثانيا: الحكومة الجمهورية

فيقصد بها تلك الحكومة التى يصل فيها الرئيس الأعلى إلى موقعه عن طريق الانتخاب، على أن يمكث فى هذا المنصب مدة محددة. وهناك فروق جوهرية بين الحكومة الملكية وحكومة الجمهورية:-

أ. كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة.

ب. مسئولية رئيس الدولة.

اولا: كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة:

يتولى رئيس الدولة فى الحكومة الملكية سلطانه بالوراثة، إذ تتم وراثة العرش اباً عن جد فى نطاق أسرة معينة، بينما يحصل رئيس الجمهورية على السلطة عن طريق إرادة المواطنين فى الدولة ولهذا:-

فإن الملوك والسلاطين يعتبرون أن حقهم فى تولى الحكم حقاً شخصياً طوال مدة حياتهم، فى حين يتولى رؤساء الجمهوريات مناصبهم بالانتخاب وعلى أساس المساواة التام بين المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط الدستورية لمنصب رئيس الجمهورية لمدة محددة دستورياً.

ونتيجة لذلك:

تتجه دساتير الدول الملكية ببيان كيفية توارث العرش، وتنظيم مسألة الوصاية وغيرها من المسائل الخاصة بالحكومات الملكية بينما:

تتجه دساتير الدول الجمهورية إلى تنظيم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وتحديد مدة الرئاسة، وهل يجوز تجديد انتخاب الرئيس، وعدد المرات التي يجوز فيها ذلك.

ثانيا: مسئولية رئيس الدولة:

تقرر الدساتير الملكية انعدام المسئولية الجنائية أو السياسية للملك كقاعدة عامة، إذ تنص فى العادة على أن ذات الملك وحقوقه لا تمس Inviolable وهذا يعنى عدم مسؤوليته عن أعماله، حتى ولو كانت تمثل جرائم جنائية. وترجع نشأة هذه القاعدة إلى النظام الملكي فى إنجلترا، حيث يعتبر بهذة القاعدة بأن الملك لا يخطئ. ومن الناحية السياسية تقع المسؤولية على عاتق الوزراء والوزارة.

أما رئيس الجمهورية: فمسئول عما يرتكبه من جرائم عادية مثل بقية أفراد الشعب، كما يسأل جنائياً عن جانب من الأعمال المتصلة بوظيفته إذا ما شكلت جرائم، مثل جريمة الخيانة العظمى.

 فإن تقسيمات الحكومات – فى الوقت الحاضر – ينظر إليها من زاوية مصدر السيادة فى الدولة، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى أشكال مختلفة، إذ قد تتركز السيادة فى يد شخص واحد (حكومة فردية) او فى عدد قليل من الأفراد (حكومة أقلية) أو قد تكون السيادة لمجموع أفراد الشعب (حكومة الشعب والحكومة الديمقراطية)، كما ينظر إليها من زاوية الرئيس الأعلى كما أسلفنا، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى ملكية وجمهورية.